تأثير جائحة كوفيد 19 على الطلب على الطاقة في تونس

المرصد الوطنى للطاقة والمناجم

مای 2020

كان للإجراءات التي اتخذتها الحكومة ابتداء من منتصف مارس وبالتحديد الحجر الصحي العام يوم 22 مارس 2020 تأثير مباشرا على النشاط الاقتصادي و على حركية الاسر ثمّ بدأت مرحلة الحجر الصحي الموجه يوم 4 ماي وهو ما يعنى استئنافًا تدريجيًا للأنشطة.

استنادًا إلى البيانات المتوفرة حول العرض والطلب على الطاقة للأشهر الخمسة الأولى من سنة 2020، حاولنا تحديد تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الرئيسية لقطاع الطاقة وخاصة المتعلقة منها بالطلب على الطاقة.

المواد البترولية

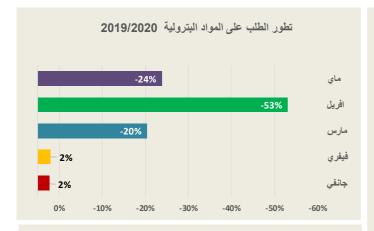
شهدت استهلاك المواد البترولية ارتفاعا طفيفا في الشهرين الاولين من سنة 2020 لتبدا في الانخفاض خلال شهر مارس بنسبة 20% لتبلغ هذه النسبة 53٪ في أفريل 2020 لتتراجع في ما بعد الى حدود 24٪ خلال شهر ماي 2020، مما يدل على التأثير المباشر للانتعاش التدريجي في النشاط الاقتصادي على استهلاك الطاقة الثر التخفيض من اجراءات الحجر ابتداء من 4 ماي 2020.

يعتبر وقود الطيران من أكثر المنتجات تأثراً بانخفاض الطلب: - 56% في مارس و -92% في أفريل و -89% في ماي بعد إغلاق المجال الجوي.

كما سجلت مادة فحم البترول المستخدم حصريًا من قبل مصانع الأسمنت أعلى نسبة انخفاض في أفريل (-96٪).

وانخفضت مادة الفيول الثقيل المستخدمة بشكل رئيسي في القطاع الصناعي بنسبة 30% في مارس، وبحوالي ثلاثة أرباع (-74%) في أفريل وبنسبة 46% في ماي 2020.

وتراجع استهلاك البنزين بنسبة 25٪ في مارس و 55٪ في أفريل 2020 و 11٪ في ماي والغازوال بنسبة 27٪ في مارس و 50٪ في أفريل 2020 و 10٪ في ماي. وقد لوحظ انتعاش في الطلب على وقود السيارات في ماي مقارنة بالفترة الأولى من الحجر.

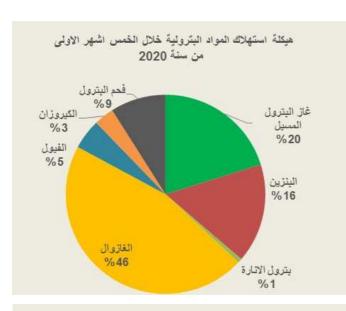


تطور الطلب الشهري على المواد البترولية 2019/2020



	غاز البترول المسيل	البنزين	الغازوال	الفيول	كيروزان الطيران	فحم البترول
ماي 🔳	-13%	-11%	-19%	-46%	-89%	-31%
افريل	-11%	-55%	-50%	-74%	-92%	-96%
مارس	13%	-25%	-27%	-30%	-56%	-27%

المرصد الوطني للطاقة والمناجم





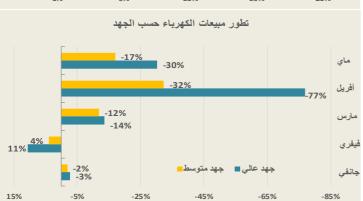
بالنسبة لغاز البترول المسيل، ارتفع الطلب بنسبة 13٪ خلال شهر مارس ثم انخفض بنسبة 11٪ في أفريل 2020 وبنسبة 13٪ خلال شهر ماي. وهو ما يدل على تزود الأسر بهذه المادة خلال الأيام الأولى من الحجر الصحي خوفاً من حدوث نقص، الأمر الذي كان له تداعيات على المبيعات في الأشهر التالية. هذا بالإضافة الى تراجع الكمية التي يستخدمها الأفراد وسيارات الأجرة كوقود بسبب محدودية النتقل.

الكهرباء

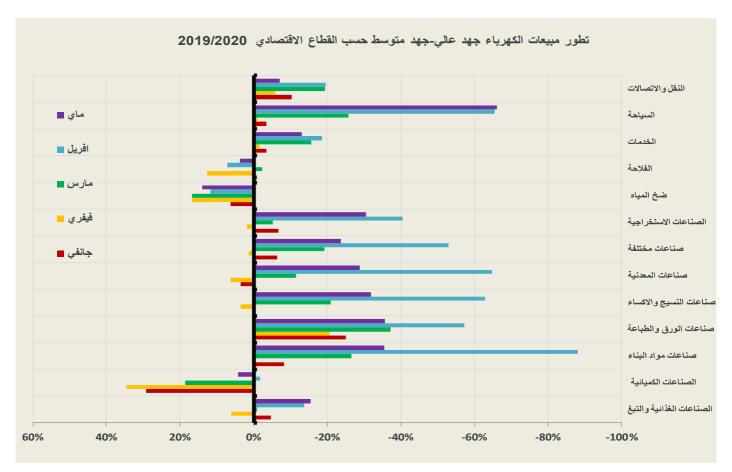
انخفض إنتاج الكهرباء الموجه الى الاستهلاك الوطني بنسبة 4% خلال شهر مارس وبنسبة 20% خلال شهر أفريل وبنسبة 3% خلال شهر ماي 2020، وهو ما يتماشى مع ما تمت ملاحظته بالنسبة للمواد البترولية ، وهي الرجوع التدريجي للطلب خلال شهر ماى 2020.

وانخفضت مبيعات الجهد المتوسط والعالي على التوالي بنسبة 32% و 77% خلال شهر أفريل وبنسبة 30% و 17٪ خلال شهر ماي 2020. وأثر هذا الانخفاض على جميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا باستثناء الصناعات الكيماوية وضخ المياه. وكما هو متوقع، كان قطاع السياحة هو القطاع الوحيد تقريبًا الذي حافظ في ماي على نفس مستوى أفريل 2020.





بالنسبة لمبيعات الجهد المنخفض الموجهة بشكل أساسي للقطاع السكني (حوالي 75٪ في المتوسط)، فإن الإحصائيات المتوفرة حاليا والتي تعتمد على نظام الفوترة كل شهرين، والتي يتم تقدير نصفها تقريبًا، لا تسمح لنا بالحصول على ارقام دقيقة على الاستهلاك الفعلي. الا انه من المتوقع أن يكون الطلب قد ارتفع في القطاع المنزلي خلال فترة الحجر الصحي العام والموجه: اذ انخفض الإنتاج بنسبة 3٪ فقط في ماي 2020، بينما انخفضت مبيعات الجهد العالي والمتوسط بنسبة 19٪ في المجمل، مما يعني زيادة في الجهد المنخفض. وسيتم تأكيد ذلك في الأشهر المقبلة



جدول عدد 1: هيكلةمبيعات الكهرباء حسب القطاعات خلال 2019 و2020

5 أشهر 2020	5 اشهر 2019	
9,1%	8,4%	الصناعات الغذائية والتبغ
8,2%	6,0%	الصناعات الكميائية
15,2%	19,4%	صناعات مواد البناء
1,1%	1,4%	صناعات الورق والطباعة
5,5%	6,2%	صناعات النسيج والاكساء
3,4%	3,5%	صناعات المعدنية
13,8%	15,0%	صناعات مختلفة
4,1%	4,2%	الصناعات الاستخراجية
11,4%	8,7%	ضخ المياه
8,6%	7,1%	الفلاحة
12,5%	11,9%	الخدمات
3,5%	4,6%	السياحة
3,6%	3,5%	النقل والاتصالات
100%	100%	المجموع

شهدت هيكلة مبيعات الكهرباء تغيرات عميقة، اذ أنّ صناعات مواد البناء، التي مثلت 19٪ في 2019، لم تتجاوز 15٪ في 2020. فيما شهدت قطاعات أخرى زيادة في حصصها النسبية مثل الصناعات الغذائية، ضخ المياه سواء كانت للفلاحة أو صحية.

غاز الطبيعي

انخفض استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 8٪ خلال شهر مارس 2020 مقارنة بشهر مارس 2019. وأثّر هذا الانخفاض على الاستهلاك في قطاع الكهرباء بنسبة 6٪ والاستخدامات النهائية في جميع القطاعات مجتمعة بنسبة 14٪.

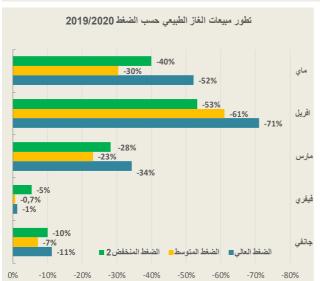
وتواصل هذا الاتجاه خلال شهر أفريل اذ انخفض الاستهلاك الإجمالي بنسبة 26٪ موزعة بين 14٪ لإنتاج الكهرباء و 51٪ للاستخدامات النهائية.

فيما لم يتجاوز هذا الانخفاض 1 ٪ في المجمل خلال شهر ماي: إذا انخفض الطلب النهائي بنسبة 34 ٪، في حين ارتفع طلب إنتاج الكهرباء بنسبة 11 ٪، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع الاستهلاك النوعي بنسبة 8٪ إثر توقف بعض المحطات القاعدية للصيانة.

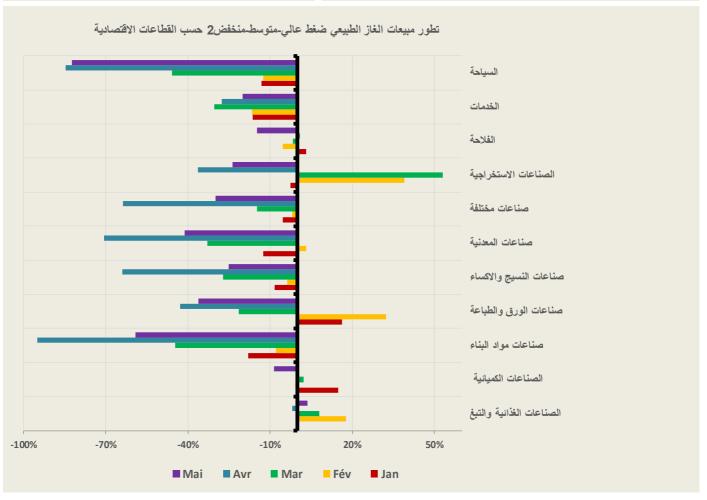
المرصد الوطنى للطاقة والمناجم







بالتعمق في مبيعات الاستعمالات النهائية، نلاحظ أن الانخفاض قد أثر على جميع مستويات الضغط ولكن بدرجات متفاوتة. وتجدر الاشارة الى ان الضغط المنخفض ينقسم إلى فئتين BP2 و BP1 ، و تستهلك الأسر في القطاع السكني 65 ٪ تقريبًا من هذا الاخير. و لم يتم نشر بيانات مبيعات BP1 لأنها ، وعلى غرار الجهد المنخفض في قطاع الكهرباء، لا تعكس الاستهلاك الفعلي. ويبين الرسم الموالي تطور الطلب على الغاز في مختلف القطاعات الاقتصادية.



ومثلما هو متوقع ، سجلت جميع القطاعات الاقتصادية انخفاضًا في الطلب على الغاز في أفريل وماي 2020 باستثناء الصناعات الغذائية ، التي ارتفعت قليلاً. واقتربت صناعات مواد البناء، التي تمثل ما يقارب من نصف الاستهلاك في المعدل، من الانخفاض بنسبة 100 ٪ في أفريل (-95 ٪) للبدء في التعافي خلال شهر ماي2020.

تمّ التركيز في هذه النشرة على توجهات الطلب على الطاقة خلال الثلاث أشهر الاخيرة، ولكن تأثير الجائحة كان أوسع نطاقا: فقد تأثرت أسعار التوريد والتصدير والمبادلات التجارية وعبور الغاز الجزائري والمشاريع الجارية أو المبرمجة وحتى إنتاج المحروقات التي تواصل بصفة شبه عادية حتى الآن قد يتأثر في الأشهر القادمة بسبب تأجيل عمليات الحفر وأعمال الصيانة على بعض الآبار.